



نضال الشعب

الاثنين 2025/8/18

دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

العدد رقم (150)

حملة الاعترافات الدولية ونظام الفصل العنصري بإسرائيل

افتتاحية
العدد

تحققت إنجازات هامة واستراتيجية منذ انتهاء المؤتمر الدولي لحل الدولتين الذي عقد في نيويورك نهاية الشهر الماضي، وما قبل انعقاده بإعلان عزم العديد من الدول الأوروبية الوازنة الاعتراف بدولة فلسطين، في مؤتمر القمة لحل الدولتين الذي سوف يعقد في 22 من سبتمبر القادم أيضا في نيويورك على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثمانين.

وقد سبق هذه الإعلانات من قبل هذه الدول تبادل لرسائل والتزامات من قبل الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وقادة هذه الدول عززت وشجعت هذا المسار الذي من شأنه إعطاء جدية ومصداقية أكبر للمؤتمر الذي يتم برعاية المملكة العربية السعودية، والجمهورية الفرنسية التي قادت المؤتمر الأول على مستوى وزراء الخارجية باقتدار ومسؤولية دولية عالية، وتمخض عنه إعلان نيويورك الذي شكل خارطة طريق سياسية لتحقيق حل الدولتين لضمان والأمن والاستقرار بالمنطقة. ورغم هذا الإنجاز السياسي والدبلوماسي الكبير الذي سجلته الدبلوماسية الفلسطينية والحراك السياسي الذي يقوده الرئيس محمود عباس، خرج البعض يشكك أو يقلل من قيمة هذه الاعترافات الدولية بدولة فلسطين ويعتبرها رمزية أو شكلية، وتعفي هذه الدول من الضغط على إسرائيل لوقف الحرب في قطاع، واختارت الطريق السهل بدلا من فرض العقوبات على إسرائيل. وربما يجد البعض وجهة في هذه الادعاءات ممن لم يدقق بأهمية هذه التحولات الإستراتيجية في مواقف هذه الدول وفي مقدماتها كلا من بريطانيا وفرنسا الدول الاستعمارية السابقة التي كان لهما اليد العليا إن لم تكن المنشأة لقيام دولة إسرائيل منذ وعد بلفور نوفمبر عام 1917، ومن ثم قرار الانتداب على فلسطين عام 1922 الذي مهد لقيام هذه الدولة على حساب الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير إقامة دولته على أرضه.

التحول الاستراتيجي له أسبابه المختلفة وربما يقف بالمقدمة منها استشعار الدول الأوروبية من استبعادها من الشرق الأوسط والتفرد الأمريكي بترتيباته الأمنية والاقتصادية على حساب مصالحها خصوصا بعد الحرب على إيران والتغيرات في سوريا، وضعف المحور الإيراني في عموم المنطقة. وأيضا وهو المهم لم يعد باستطاعت هذه الدول معارضة مسار التاريخ امام شعوبها وقواها السياسية والمجتمعية التي خرجت بالملايين لتأييد الحق الفلسطيني ولإدانة إسرائيل على جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة والتطهير العرقي والحصار في الضفة الغربية والقدس الشرقية. التحول الأبرز في مواقف هذه الدول وخصوصا فرنسا بريطانيا كندا استراليا، انها كانت تربط الاعتراف بالدولة الفلسطينية كنتاج للمفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل، وقد توصلت هذه الدولة لقناعة مفادها أن إسرائيل لا تريد مفاوضات ولا حل الدولتين وتسعى لتقويض السلطة الفلسطينية شريك صنع السلام، وتتخذ خطوات جديّة نحو ضم الضفة وترحيل الغزيين

بعد تحويل غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة.

هذه الدولة المؤمنة بتحقيق حل الدولتين والتي ساهمت بقوة بنجاح المؤتمر الدولي لحل الدولتين، كانت تعترف بدولة إسرائيل ولا تعترف بالدولة الثانية التي كان يجب أن تقام منذ عام 1947 تطبيقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، وبالتالي هذا الاعتراف هو تصويب للموقف وبما ينسجم مع جهدها والجهد الدولي لتحقيق حل الدولتين.

وتأكيدا على أهمية الاعترافات بدولة فلسطين وباعتباره اعترافا فعليا وليس شكليا نورد المكاسب التالية التي تحققتا دولة فلسطين جراء هذه الاعترافات:

_ إنقاذ حل الدولتين المتفق عليه دوليا على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، والتأكيد على أن الحل السياسي عبر خارطة الطريق التي أقرها مؤتمر نيويورك توصل الى السلام والأمن والاستقرار، وإن الإجراءات الإسرائيلية من تدمير شامل في قطاع غزة وتهويد للقدس والاستيطان وسياسة الضم مرفوضة وغير معترف بها من قبلهم.

_ تعزيز مكانة دولة فلسطين القانونية أمام القانون الدولي والمنظمات والمؤسسات الدولية المختلفة مما يمكنها من الحصول على مكاسب وترتيبات اضافية فيها.

_ تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين دولة فلسطين والبلدان التي اعترفت بها سواء برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، أم لجهة توقيع اتفاقيات للتعاون في كافة المجالات الأمر الذي لم يكن ممكنا في وضعية فلسطين القانونية السابقة.

_ حجم الاعترافات الدولية المتزايد يضع الولايات المتحدة في عزلة سياسية، حيث أصبحت وحيدة في مجلس الأمن بعكس تيار المستقبل الذي يعترف بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ولن يطول زمن استخدام الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن ضد منح فلسطين مقعدها الذي تستحقه كدولة كاملة العضوية بالأمم المتحدة.

أردنا بالإشارة الى هذه المعطيات التوصل إلى نتيجة مفادها أن امكانية استنساخ تجربة انهيار نظام الأبرتهنايد في جنوب افريقيا من الممكن استعادته بفلسطين، والموقف الأمريكي الذي بقي لآخر اللحظات داعما لهذا النظام واضطر للتغيير تحت وطأة المتغيرات الدولية، وكذلك تعاطم التأييد الشعبي الداخلي للمكونات المختلفة للمجتمع الأمريكي وللتراجع ومنح الحرية لشعب جنوب افريقيا.

التأييد والاعترافات الدولية بدولة فلسطين تتعاطم، وعزلة إسرائيل تتسع، وكذلك تفرد الموقف الأمريكي الداعم لنهج الأبرتهنايد في فلسطين لن يصمد طويلا، أمام تعاطم الحراك الشعبي من القوى المجتمعية المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة للحق الفلسطيني في تقرير المصير والحرية والاستقلال، في الوقت الذي يتراجع فيه التأييد لإسرائيل بشكل غير مسبوق.

ساسة: أوهام ننتياهو إمعان في نهج الاحتلال والإبادة والتمجير والضم ومعاداة السلام وتهديد سيادة الدول

ننتياهو مهددا فلسطين ومحيطها العربي: أنا في مهمة تاريخية وروحية ومرتبب بشدة برؤية "إسرائيل الكبرى"!

تقرير: نائل موسى

وقال لوسائل إعلام أمريكية، إن حكومته "لن تسمح بتطبيق حل الدولتين"، مطالبا الدول التي تؤيد إقامة دولة فلسطينية "بتفويض ذلك في أراضيها".

وأضاف: "إذا أرادت دول كبرى مثل فرنسا وكندا إقامة دولة فلسطينية في أراضيها، بإمكانها فعل ذلك ولديها مكان واسع جدا. لكن هنا، هذا لن يحدث". في إشارة إلى إعلان فرنسا وكندا وبريطانيا والبرتغال وأستراليا ونيوزلندا و10 دول أخرى عزمها الاعتراف بدولة فلسطين الشهر المقبل.

وقبيل تصريحات ننتياهو، قال سموتريتش، في تعليقه على الفيلم الوثائقي "في إسرائيل: وزراء الفوضى"، الذي تنتجه Arte Reportage، الإخبارية الفرنسية الألمانية، "أريد دولة يهودية... تعمل وفق قيم الشعب اليهودي... مكتوب أن أورشليم تمتد مستقبلا إلى دمشق".

وفي 19 آذار/مارس 2023، خلال حفل تأييني أقيم في باريس تكريماً لناشط الليكود جاك كوبر، قال: «الشعب الفلسطيني لا وجود له».

في مارس 2023، كانت الخريطة التي تصور الضفة الغربية أرضاً إسرائيلية ربما تبدو كأنها من نسج الخيال الجيوسياسي المرضي لشخص ما، ولكن بعد اندلاع الأعمال القتالية في قطاع غزة، وجنوب لبنان، لم تعد فكرة إسرائيل الكبرى من وجهة نظر ساسة الاحتلال خيالية.

وبالتوازي، أعلن ترامب، دعمه علنا لتوسع دولة الاحتلال، وعمل لتصبح واقعا ضمن مؤامرة الشرق الأوسط الجديد الذي ستولى تل ابيب فيه مهمة الشرطي تحت رعاية واشنطن.

فلسطينيا، أدانت الرئاسة، تصريحات رئيس حكومة الاحتلال، واعتبرتها مخالفة لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، وتمس بسيادة الدول وأمن واستقرار المنطقة.

وقالت، تصريحات ننتياهو مرفوضة ومدانة، وتشكل استفزازا وتصعيدا خطيرا يؤثر على أمن واستقرار المنطقة، جراء السياسة الاستعمارية التوسعية التي تحكم دولة الاحتلال، ورفضها احترام سيادة الدول والاتفاقيات الدولية المنظمة للعلاقات بين الدول.

وشددت على أن دولة فلسطين ملتزمة بما أقرته الشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن تجسيد قيام دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس على حدود 1967، وترفض بشدة هذه التصريحات التي تتجاهل الحقوق المشروعة لشعب فلسطيني والتي أكد عليها المجتمع الدولي في إعلان نيويورك، وإعلان العديد من الدول الهامة استعدادها للاعتراف بدولة فلسطين.

وفي الوقت الذي تثير استفزازات ننتياهو ردود فعل غاضبة، يؤكد الشعب الفلسطيني تمسكه بحقوقه الوطنية المشروعة غير منقوصة على ترابه الوطني، ولا يقبل المساس بأرض أو سيادة أية دولة عربية، كما يرفض التهجير والإبادة الجماعية التي يتعرض لها

وأدان رئيس المجلس الوطني روجي فتوح تصريحات ننتياهو العدوانية لضم الأراضي الفلسطينية وأجزاء من دول عربية معتبرا ذلك تجسيدا للعقلية الاستعمارية المدعومة أميركيا.

وعزا فتوح، سبب هذا التبعج والغرور والتطرف، إلى الحصانة والوصاية الأميركية التي تدعم وتحمي مواقف حكومة اليمين المتطرفة. محذرا من أن استمرار هذه السياسات في ظل عدم وجود ضغط دولي وإفلات

أطلق رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين ننتياهو، خلال مقابلة تلفزيونية مع قناة "i24" العبرية، مجددا، تصريحات عدوانية تجاه فلسطين والأمة العربية، كشف فيها دون مواربة أنه في مهمة تاريخية وروحية ومرتبب عاطفيا برؤية يهودية "إسرائيل الكبرى".

وتشمل اسطورة «إسرائيل الكبرى»، وفق مزاعم صهيونية تعود إلى عام 1904، فلسطين التاريخية وأجزاء من الأردن ولبنان وسوريا ومصر ومناطق أخرى، واستخدم المصطلح بعد عدوان حزيران/ يونيو 1967 للإشارة إلى إسرائيل ومناطق القدس الشرقية والضفة الغربية، وقطاع غزة، وشبه جزيرة سيناء، ومرتفعات الجولان التي احتلتها فيها.

وأعاد هذا التصريح إلى الواجهة ملف الأطماع الصهيونية التوسعية، التي قوبلت رسميا برفض فلسطيني وعربي، وأشعل موجة من التنديد الشعبي على منصات التواصل الاجتماعي في العالم العربي، قبالة صمت امريكي غربي مريب.

وحين سئل ننتياهو أثناء المقابلة إذا كان يشعر بأنه "في مهمة نيابة عن الشعب اليهودي" أجاب بأنه "في مهمة أجيال".

وأضاف: "إذا كنت تسألني عما إذا كان لدي شعور بالمهمة تاريخيا وروحيا، فالجواب هو نعم".

وذكرت صحف عبرية أن عبارة «إسرائيل الكبرى» استخدمها أيضا بعض الصهاينة الأوائل للإشارة إلى إسرائيل الحالية وغزة والضفة الغربية والأردن، وهي أطماع يعبر عنها في علم دولة الاحتلال الذي تتوسطه نجمة داود بين خطين ازرقين يرمزان إلى نهري النيل والفرات، وفي خرائط منقوشة على عملة معدنية متداولة.

وبأتي حديث ننتياهو في ظل خطاب صهيوني متطرف حول «إسرائيل الكبرى»، حيث يروج معهد "النوراة والأرض" عبر موقعه الإلكتروني لمزاعم أن حدود إسرائيل التاريخية -بحسب رؤيته- تمتد من نهر الفرات شرقا إلى نهر النيل جنوبا، في إشارة واضحة إلى مشروع توسعي يتجاوز حدود فلسطين التاريخية ليشمل أجزاء واسعة من الأراضي العربية.

وقال ننتياهو، أيضا، إنه يريد تحقيق رؤية ترامب في نقل جزء كبير من سكان غزة من خلال ما سماها بـ"الهجرة الطوعية".

وأضاف: "اعتقد أن الشيء الصائب، حتى وفقا لقوانين الحرب كما أعرفها، هو السماح للسكان بالمغادرة. وتابع.. "منح سكان غزة الفرصة لمغادرة مناطق القتال في المقام الأول، ومغادرة القطاع عموما، إذا رغبوا في ذلك"، مشيرا إلى مغادرة لاجئين خلال الحروب في سوريا وأوكرانيا وأفغانستان!.

وفيما يصعب حزب الليكود وننتياهو قيام الدولة الفلسطينية، فإن السياسيين اليمينيين الفاشيين الآخرين في الائتلاف الحاكم يسعون لتنفيذ أطماع إسرائيل في الدول العربية المجاورة. والحديث يدور عن وزير الأمن القومي إيتبار بن غفير، والمالية بتسلئيل سموتريتش .

وقال وزير "الخارجية" في حكومة الاحتلال جددون ساعر، إن إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية ستكون انتحارا، وإن حكومته "لن تسمح بتطبيق حل الدولتين".

والصراعات، والتعدي السافر على سيادة الدول والقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الشرعية الدولية. وأكدت أن الادعاءات الإسرائيلية الزائفة والتصريحات التحريضية العنيفة، لن تنتفض من الحقوق المشروعة للدول والشعوب العربية، مشددة على ضرورة تضامن المجتمع الدولي لمواجهة هذه الاستفزازات. وأدانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تصريحات نتنياهو بشأن اقتطاع أجزاء من أقاليم دول عربية ذات سيادة، وتوطئة لإقامة ما أسماه "إسرائيل الكبرى". واعتبرت التصريحات استباحة لسيادة دول عربية، ومحاولة لتقويض الأمن والاستقرار في المنطقة. وتمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي العربي الجماعي، وتحديا سافرا للقانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية، وتعكس نوايا توسعية وعدوانية لا يمكن القبول بها أو التسامح معها، وتكشف العقلية المتطرفة الغارقة في أهام استعمارية. وأدان الأزهر الشريف بأشد العبارات التصريحات الاستفزازية المرفوضة الصادرة عن مسؤولي الاحتلال، بشأن وهم «إسرائيل الكبرى».

التي تعكس عقلية احتلالية متجذرة، وتفرض أطعماً ونوايا متطرفة يسعى بها الاحتلال الغاصب للاستيلاء على ثروات دول المنطقة وابتلاع ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، في تجاوز فجح واستهانة بإرادة الشعوب ومقدراتها. وتابع، هذه الأوهام السياسية لن تغر من الحقيقة شيئاً، وما هي إلا غطرسة ومحاولة لصرف الأنظار عن جرائمه ومذابحه والإبادة الجماعية التي يرتكبها في غزة حتى يحو فلسطين من خريطة العالم، في سياسات باتت مفضوحة ومكشوفة، ولن تمنح شرعية للاحتلال ولو على شبر واحد من فلسطين وهي أرض عربية إسلامية خالصة، ستظل عصية على الطمس وتزييف الحقائق، فالحقوق لا تسقط بالتقادم، وما بُني على باطل فهو باطل، ومصيره الزوال. وكانت طالبت وزارة الخارجية المصرية، بإيضاحات في ظل ما تعكسه التصريحات من إثارة لعدم الاستقرار وتوجه رافض لتبني خيار السلام بالمنطقة والإصرار على التصعيد.

وشددت على أن هذا الأمر «يتعارض مع تطلعات الأطراف الإقليمية والدولية الراغبة في تحقيق الأمن والسلام لجميع شعوب المنطقة».

وأدان مجلس حكماء المسلمين تصريحات نتنياهو، وما تحمله من أطعما استعمارية.

وأكد المجلس، في بيان، رفضه القاطع لمثل هذه التصريحات التي تمثل خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية، وتتناقض مع احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وتقوض جهود إحلال السلام، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

أدانت الجمهورية التونسية، تصريحات نتنياهو وما تشكله من تماد في سياساته الاستفزازية للدول العربية واستباحة سيادتها، وبما في ذلك من الإمعان في الخرق السافر والفاضح للقانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية وسط عجز دولي عن وضع حد لهذه العريضة والتصرف كقوة عدوانية فوق القانون وفوق المحاسبة.

وقالت هذه «التصريحات تعكس العقلية الاستعمارية الاستيطانية العنصرية لكيان مارق ومتورط في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني الصامد. وهي محاولة جديدة لتصفية القضية الفلسطينية وزعزعة استقرار وأمن المنطقة».

جماهيرياً، تفاعل آلاف من رواد المنصات الرقمية مع تصريحات نتنياهو، منتقدين سياساته حيث اعتبر العديد من المدونين أن حديث رئيس وزراء الاحتلال ليس تعبير عن مشاعر شخصية، بل إعلان صريح عن طموحات احتلالية تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأشار آخرون إلى أن التصريح يتماهى مع سياسات الاحتلال على الأرض، لا سيما في ظل استمرار الإبادة ومحاولات التهجير والتدمير والاستيطان وعمليات الضم في الضفة، حيث أقر الكنيست قرارات تهدف إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وفرض السيادة عليها.

وحذر مدونون من خطورة التخلي عن القضية الفلسطينية، بوصفها خط الدفاع في وجه الأطعما الاستعمارية، مؤكداً أن تصفيته سيستب في سقوط دول أخرى، مشيدين بصمود المناضلين والشعب الفلسطيني الذي أثبت قدرته على مواجهة الاحتلال رغم كل الظروف.

واعتبر ناشطون التصريحات رسالة تهديد مباشرة إلى الدول العربية، وصفعة "جديدة في وجه رعاية التطبيع ودعاته وأن نتباها كشف بوضوح عن نوايا إسرائيل الاستعمارية، ولم يعد هناك مجال للشك أو التبرير. وتساءل آخرون: "هل تنتظرون أوض من ذلك؟ إسرائيل تعلن مشروعها صراحة، فهل سيقبى الصمت سيد الموقف؟!"

حكومة الاحتلال من العقاب وتحييد القانون الدولي الإنساني، بشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الإقليمي والدولي، ويخلق بيئة خصبة للعنف والقتل واتساع دائرة عدم الاستقرار بما يقوض أسس النظام الدولي.

وقال: هذه المواقف تعكس سياسة توسعية ممنهجة تترجم بحرب الإبادة الجماعية والتهجير في غزة والتطهير العرقي في الضفة والقدس واعتداءات المستعمرين في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، مؤكداً أن محاولات الضم وتغيير الوضع القانوني باطلة ولاغية.

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين، تصريحات نتنياهو بشأن تعلقه بمقولة "إسرائيل الكبرى" وما يرتبط بها من مشاريع توسعية على حساب الشعوب والدول العربية.

واعتبرت التصريحات اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بنوايا وأهداف حكومة الاحتلال في ابتلاع فلسطين التاريخية، والإصرار على الطابع الاستعماري العنصري لسياسة الاحتلال خاصة تجاه الدول العربية الشقيقة، وضرب أممها واستقرارها وتهديد الأمن القومي العربي والوطني لكل دولة.

ورأت أن أولى المخاطر الناتجة عن مثل تلك الدعوات الاستفزازية ترتبط بمحاولة تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، مطالبة المجتمع الدولي التعامل بجدية مع تصريحات نتنياهو باعتبارها انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتحدياً سافراً لقرارات الأمم المتحدة، ومحاولة لإخفاء جرائم الإبادة والتهجير والضم وإزاحتها عن سلم الاهتمامات الدولية، واشغال الدول بدوامه لا تنتهي من المواقف والشعارات المضللة لكسب المزيد من الوقت.

وقال الناطق الرسمي باسم حركة «فتح» عبد الفتاح دولة، إن الحركة تعتبر تصريحات نتنياهو إعلان صريح عن مشروع توراتي استعماري تصفوي، يهدف إلى شطب القضية الفلسطينية من الوجود، وابتلاع الأرض، وتهجير الشعب، وفرض واقع من الحرب الدائمة والإبادة الجماعية والتطهير العرقي، مما يشكل خطراً داهماً على فلسطين والمنطقة.

وأضاف: هذه الرؤية التوسعية العدوانية تمثل استباحة فاضحة لسيادة الدول العربية وتهديدا مباشراً للأمن القومي العربي، وتحدياً سافراً للقانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي، ونسفا للجهود السياسية والدبلوماسية الساعية لتحقيق السلام العادل على أساس الشرعية الدولية وحل الدولتين.

وحذرت «فتح» من أن استمرار هذه العقلية الفاشية المتطرفة في حكم دولة الاحتلال سيقود المنطقة إلى حرب شاملة وفوضى مدمرة، وأن السكوت عنها يعني تشجيع الاحتلال على المضي في مشروعه التوسعي على حساب دماء الشعوب وأمنها واستقرارها. مؤكداً أن فلسطين ستبقى جبهة الدفاع الأولى عن الأمن القومي العربي.

عربياً، 31 دولة عربية وإسلامية تصريحات نتنياهو عبر بيان مشترك وقعه وزار الخارجية اعترتها فيه تهديد للأمن القومي العربي.

فقد ادانت المملكة العربية السعودية التصريحات، وأكدت رفضها التام للأفكار والمشروع الاستيطانية والتوسعية التي تتبناها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكدت الخارجية السعودية، الحق التاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني الشقيق بإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أراضيها استناداً للقوانين الدولية ذات الصلة.

وقالت: "تحذر المملكة المجتمع الدولي من إمعان الاحتلال الإسرائيلي في الانتهاكات الصارخة التي تقوض أسس الشرعية الدولية، وتعدي بشكل سافر على سيادة الدول، وتهديد الأمن والسلام إقليمياً وعالمياً".

وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية ادانت، تصريحات نتنياهو، ورفضتها باعتبارها تصعيداً استفزازياً خطيراً، وتهديداً لسيادة الدول، ومخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وأكد الناطق الرسمي باسم الوزارة السفير سفيان القضاة، رفض المملكة المطلق لهذه التصريحات التحريضية، مشدداً على أن هذه الأوهام العنيفة التي تعكسها تصريحات المسؤولين الإسرائيليين لن تنال من الأردن والدول العربية ولا تنتفض من الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وأن هذه التصريحات والممارسات تعكس الوضع المزوم لحكومة الاحتلال ويتزامن مع عزلتها دولياً في ظل استمرار عدوانها على قطاع غزة والضفة الغربية المحتلتين.

وشدد القضاة على أن هذه الادعاءات والأوهام التي يتبناها متطرفو حكومة الاحتلال وبرؤجون لها، تشجج على استمرار دوامات العنف والصراع، مما يتطلب موقفاً دولياً واضحاً بإدانتها والتحذير من عواقبها الوخيمة ومحاسبة مطلقها.

وأدانت دولة قطر التصريحات، وقالت، أنها تمثل امتداداً لنهج الاحتلال القائم على الغطرسة، وتأجيج الأزمات

شباب النضال دعوة لتجديد العقد الاجتماعي مع الشباب وتعزيز دورهم وتقديمهم في السياسات والخطط

في يومهم العالمي: شباب فلسطين تراجع عددي وواقع مروع وغد قائم وتحديات غير مسبقة فرضها الاحتلال

تقرير - حسني شيلو

المستدامة»، تأكيداً على دور الشباب الحيوي في تحقيق مستقبل مزدهر، ومستدام، وعادل. وتمكين الشباب وتوسيع مشاركتهم، فيما يواجه الشباب الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، واحدة من أعنف وأطول الأزمات الإنسانية في العصر الحديث.

وأوضح الإحصاء الفلسطيني بهذه المناسبة، ان الشباب في الفئة العمرية (18-29 سنة) يشكل أكثر من خمس المجتمع الفلسطيني، ما يجعلهم ركيزة أساسية لأي تنمية مستقبلية أو استجابة وطنية للآزمات. ورغم الثقل العددي والديموغرافي، فإنهم الأكثر تضرراً في سياق العدوان الإسرائيلي، عبر الاستهداف المباشر أو تداعيات العدوان على فرصهم في التعليم، والعمل، والتنمية.

ومنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر للعام 2023، تمارس قوات الاحتلال حرب إبادة في قطاع غزة، ومجازر ودمار للمباني والمنشآت والبنية التحتية، في ظل انعدام الخدمات الصحية والغذائية الأساسية، راح ضحيتها، حتى اليوم، أكثر من 61 ألف شهيد، كما نزح نحو مليوني فلسطيني من بيوتهم غير أن الأضرار الطويلة الأمد لهذا العدوان، ستخلف آثاراً اقتصادية وديموغرافية واجتماعية ونفسية سلبية وعميقة، ستطال معظم الفئات وسط توقعات بان تستمر لفترات زمنية طويلة بعد انتهاء العدوان. وشهد قطاع غزة تراجعاً في عدد السكان، نتيجة ارتفاع أعداد الشهداء والمفقودين، ومغادرة الآلاف وانخفاض حاد في معدلات المواليد فقد انخفض عدد سكان القطاع إلى 2,114,301 نسمة منتصف العام 2025 اي 10% مقارنة بالتقديرات المعدة سابقاً قبل العدوان، وتظهر البيانات الحديثة، أيضاً، انخفاضاً في عدد الشباب 10%، ما ينذر بتحويلات ديموغرافية خطيرة في بنية المجتمع الفلسطيني.

وتجسد الأرقام الصادمة حجم الكارثة الإنسانية، وبخاصة بين الفئات الشابة، فمنذ بدء العدوان، استشهد 2.7% من إجمالي سكان القطاع 24% منهم من الشباب (26% من الذكور، و22% من الإناث).

كما غادر القطاع نحو 100 ألف فلسطيني منذ بداية العدوان الغاشم المتواصل فيما يعيش فيه 2.1 مليون إنسان تحت وطأة مجاعة كارثية، تُعد الأسوأ في تاريخ المنطقة رفعت اعداد الموتى جوعاً في ظل انعدام الغذاء والمياه وانهار القطاع الصحي كما ارتفع عدد الجرحى إلى أكثر من 150 ألف جريح، 70% منهم من النساء والأطفال، إضافة إلى حوالي 11 ألف مفقود.

وفي الضفة استشهد منذ 7 أكتوبر 2023، 1,030 مواطناً، 75% منهم دون سن 30 عاماً، ما يؤكد أن الشباب الفلسطيني يُستهدف في الجغرافيا الفلسطينية كافة، ضمن سياسات تدمير ممنهجة للبنية السكانية المستقبلية.

وبحسب تقديرات الإحصاء، أدى العدوان الإسرائيلي إلى تحولات ديموغرافية خطيرة في قطاع غزة، أبرزها التأثير المباشر على التركيب العمري للسكان، وبخاصة الفئات الشابة، بفعل الانخفاض الكبير في معدلات الإنجاب والولادات.

ويتوقع أن يتشوه شكل الهرم السكاني في القطاع نتيجة الاستهداف الممنهج للأطفال والشباب، ما سيؤثر على قاعدته العمرية لسنوات قادمة، بفعل تناقص عدد المواليد المرتقبين.

منذ بدء العدوان وحتى 8 تموز/يوليو 2025، استشهد أكثر من 17 ألف طالب

يعيش الشباب الفلسطيني ممن يفترض انخرطهم في القوى العاملة على اى مقاعد الدراسة، غداة يومهم العالمي، واقعاً محفوفاً بتحديات شديدة الخطورة، فرضها الاحتلال الإسرائيلي بممارساته القمعية المستمرة في لأراضي الفلسطينية، وتداعياتها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتدهورة، والتي يتوقع خبراء ان تترك أثراً بالغاً على حاضرهم ومستقبلهم.

ويحتفل الشباب الفلسطيني بيومهم العالمي الذي صادف الثلاثاء، 12 آب الجاري، هذا العام مجدداً في ظل حرب إبادة متواصلة شارفت على دخول عامها الثالث في قطاع غزة، وعدوان شامل على الضفة حصدت أرواح أكثر من 60 ألف شهيد وآلاف المفقودين ربعهم من الشباب ونحو 18 ألف مقلل أغلبهم من هذه الفئة العمرية.

ويقدر عدد الشباب الفلسطينيين ضمن الفئة العمرية (18-29 سنة) بنحو 1.2 مليون شاب وشابة؛ أي 21% من إجمالي سكان فلسطين حتى منتصف العام 2025 الجاري، فيما كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عن انخفاض عددهم 10% عن التقديرات السكانية لهذا العام، نتيجة استهداف الاحتلال المباشر والمنهج، وما خلفه من أضرار طويلة الأمد على المستويات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والنفسية.

عالمياً، يكتسي يوم الشباب الدولي هذا العام أهمية استثنائية، إذ يتزامن مع اقتراب الذكرى الثلاثين لبرنامج العمل العالمي للشباب، الذي لا يزال يُمثل إطاراً توجيهياً محورياً للاعتراف بدور الشباب بوصفهم فاعلين رئيسيين في التنمية المستدامة والحكومة التشاركية - وهما مبدآن يتجسدان بوضوح في موضوع هذا العام.

واقيم الاحتفال العالمي بيوم الشباب في نيروبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمشاركة قادة شبان، ومسؤولين، وواضعي سياسات، وممثلين عن الأمم المتحدة، وممارسين في ميدان التنمية، لتبادل الرؤى وعرض حلول لتعزيز مشاركة الشباب في التنمية المحلية، وتركيز اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الشباب والاحتفاء بإمكانياتهم بوصفهم شركاء في المجتمع العالمي المعاصر.

وينتظر ان تُسهم المناقشات في التحضير لانعقاد الدورة الثانية للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المزمع عقدها في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وفي تنفيذ تدابير فعلية تُفضي إلى اعتماد سياسات وبرامج جامعة تستثمر العمل الشبابي المحلي من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، فيما الشباب الفلسطيني يصارع لأجل البقاء والصمود ويكابذ خطر الموت جوعاً ومرضاً.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 120/54 للعام 1999 12 آب/أغسطس يوماً عالمياً للشباب، نظراً لكونهم شركاء أساسيين في التغيير، ولرفع مستوى الوعي وتبسيط الضوء على التحديات والمشكلات التي تواجه الشباب في العالم. وأوصت بتنظيم أنشطة إعلامية للجمهور لدعم هذه المناسبة ولإذكاء الوعي ببرنامج العمل العالمي للشباب

وأحيا العالم المناسبة هذا العام تحت شعار «إشراك الشباب في توطئ أهداف التنمية

على تمكينهم، في محاولة لإخماد أي نشاط جماعي أو حراك مدني يقوده الشباب. وهي انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بموجب اتفاقيات جنيف الرابعة ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. لا تستهدف فقط الأفراد بل تسعى لتدمير إمكانات جيل كامل وإبقائه في دائرة العجز والتعبية.

ورأى المركز، أن قضية الشباب الفلسطيني ليست مجرد قضية تنمية أو فتوية، بل سياسية وحقوقية بامتياز. تتطلب معالجة جذرية للأسباب البنوية التي تعيق مشاركتهم الفاعلة في جميع مجالات الحياة. فالشباب يمثلون النسبة الأكبر من المجتمع الفلسطيني، وهم القوة القادرة على دفع عجلة الإصلاح السياسي والاجتماعي، مؤكداً أن استمرار الانقسام وتعطيل العملية الديمقراطية وغياب الانتخابات، حرم جيلين كاملين من الشباب من حقهم في اختيار ممثليهم.

وحذر مركز "شمس" من أن استمرار هذه الأوضاع يهدد بفقدان الثقة بين الشباب ومؤسساتهم الوطنية، ويعزز مشاعر الإحباط والعزوف عن المشاركة العامة داعياً إلى تعزيز التربية على قيم الديمقراطية والمواطنة والمساءلة منذ المراحل التعليمية الأولى، وتوفير مساحات آمنة للشباب للتعبير عن آرائهم وممارسة نشاطهم بحرية، ودعم المبادرات الشبابية المستقلة، سواء كانت ثقافية أو سياسية أو اجتماعية.

ورأى أن البطالة تشكل أحد أخطر التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار المجتمع وتماسكه، فهي لا تعني فقط غياب فرصة العمل، بل إهدار الطاقات الخلاقة، وتعطيل الإبداع، وكبح الحلم الفردي والجماعي بالتطور والازدهار، وتحرش شريحة واسعة من الشباب من حقهم في العمل اللائق والحياة الكريمة.

وأوصى "شمس" بتبني سياسات تحمي الحيز المدني وتعزز الحريات العامة، ودمج قضايا الشباب ضمن السياسات الوطنية والخطط القطاعية مع تخصيص موازنات كافية لتنفيذ برامج تمكينهم، وتفعيل آليات الحوار المنتظم بينهم وبين مؤسسات الدولة، وضمان تمثيلهم في اللجان الوطنية وهيئات التخطيط وصنع القرار. وبناء تحالفات وشبكات شبابية مستقلة وفاعلة قادرة على التأثير في السياسات العامة.

بدوره، دعا اتحاد شباب النضال الذراع الشبابي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني لتعزيز دور الشباب في مؤسسات المجتمع ومنحهم أولوية في رسم السياسات والعمل على دمجهم في المجتمع. مؤكداً أن الرأسمال الوطني يكمن في تفجير طاقات الشباب وإشراكهم في عملية التنمية وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

وقال الاتحاد، إن الشباب يمثلون النسبة الأكبر من بين قطاعات المجتمع، وإن الاحتلال وحرب الإبادة الجماعية والتجوع يستهدف الشباب الفلسطيني. محذراً من الهجرة في صفوفهم نتيجة الأوضاع القائمة.

وتابع.. ما يزيد من عبء المسؤولية الوطنية على الفصائل ومؤسسات مجتمع لتوفير فرص عمل للطلبة الخريجين، وتوفير أجواء ملائمة في الوطن لعدم خسارتهم بالهجرة.

وطالب ب خطة وطنية شاملة لتوجيه التخصصات بناءً على احتياجات سوق العمل، مشيراً أن ارتفاع نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات الجامعية يعود إلى عدم ملائمة التخصصات الجامعية ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني.

ورأى الاتحاد إن المخرج من البطالة يتطلب إعادة النظر في مناهج التعليم وتعزيز ثقافة التعليم والتدريب المهني الذي يساهم في تخفيض النسب المرتفعة بين أوساط الشباب الذين يجب أن يكونوا شركاء في صنع السياسات العامة في المجتمع داعياً الحكومة الفلسطينية الى توفير الامكانيات للشباب، ودعمهم عبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع البحث العلمي. وجهها التحية الى الشباب الفلسطيني بناءً المستقبل مؤكداً انه بهمة وعطاء وعقل الشباب ستواصل المسيرة والنضال لأجل دولة فلسطين حرة مستقلة.

وطالبة من المدارس والجامعات، في واحدة من أكبر الكوارث التعليمية في التاريخ الفلسطيني الحديث. وبلغ عدد الشهداء من طلبة المدارس في فلسطين 16,124، منهم 105 في الضفة و24,614 جريحاً وجرحية، بواقع 23,913 في القطاع، و701 في الضفة، وفي مؤسسات التعليم العالي، استشهد 1,191 طالباً وطالبة، من بينهم 35 في الضفة وجرح 2,577 طالباً وطالبة، 226 في الضفة وجرى اعتقال 367 طالباً من المدارس، و401 طالباً وطالبة من الجامعات، جميعهم من الضفة الغربية، ما يعكس حجم القمع الذي يطال الطلبة في مختلف المراحل التعليمية.

وتؤكد الأرقام أن المنظومة التعليمية الفلسطينية باتت في قلب الاستهداف العسكري الإسرائيلي، في محاولة لتدمير مستقبل الأجيال القادمة، وحرمانهم من أبسط حقوقهم، فيما حرم 88 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة من حقهم في التعليم الجامعي وحوالي 39 ألف من تقديم امتحان شهادة الثانوية العامة في قطاع غزة لعامين متتاليين. وعلى الرغم من أن التعليم يُعدّ الاستثمار الأهم للفلسطينيين على المستويين الفردي والاجتماعي، فإن العائد يواجه تحديات صارخة، أبرزها تفشي البطالة بين فئة الشباب. إذ تشير بيانات العام 2024 إلى أن من بين كل 100 شاب/شابة في الفئة العمرية 18-29 سنة في الضفة، 19 حاصلون على شهادة بكالوريوس أو أعلى، وأن الشابات أكثر تحصيلاً علمياً؛ إذ إن 25 شابة من كل 100 يحملن شهادة بكالوريوس فأعلى، مقابل 14 شاباً فقط من الذكور.

وتُشكل البطالة العائق أمام الشباب. فقد بلغت معدلاتها في الضفة خلال العام 2024 نحو 49% بين الإناث، و38% بين الذكور فيما الازمة في قطاع غزة أكثر حدة؛ فوفقاً لمسح القوى العاملة للربع الرابع من العام 2024، بلغ معدل البطالة نحو 69%. فيما سجل الشباب من عمر 15 إلى 29 عاماً معدلات بطالة كارثية وصلت إلى 80%، في ظل الحصار والعدوان المتواصل وتدمير البنية الاقتصادية للقطاع. ويصف المدير التنفيذي لمندى شارك الشبابي، د. بدر زماعة، في تصريح صحفي، واقع الشباب في فلسطين بـ«المروع وغير مسبوق»، في ظل استمرار الإبادة في غزة والتصعيد في الضفة، مشيراً إلى أن نحو مليون و200 ألف شاب وشابة «تحت المطرقة» ويتعرضون بشكل ممنهج لاستهداف إسرائيلي. أفرز تناقصاً كبيراً في أعداد الشباب، وسط استمرار القتل والتفجير والتجوع، ما يهدد الركيزة البشرية للمستقبل من حيث القدرة على التخطيط والإنجاب والمشاركة في التعليم والعمل.

وحذّر زماعة من التداعيات المركبة لسياسات الاحتلال، التي تشمل القتل، وتدمير مكونات الحياة، وتهينة بيئة قائمة لما بعد الحرب. فالشباب الفئة الأكثر عرضة للمواجهة المباشرة مع الاحتلال، سواء عبر التصدي لاعتداءات المستوطنين، أو مواجهة عمليات الترحيل للتجمعات البدوية، أو الاعتقال والتنكيل وحتى الملاحقة عبر منصات التواصل الاجتماعي، ما يخلف آثاراً نفسية مدمرة من فقدان الأمل ونظرة سوداوية تجاه المستقبل.

واستدرك.. «طالما بقي الاحتلال، فلن نرى بصيص أمل»، وخيار الشباب الوحيد هو الصمود والبقاء، مطالباً بالاستثمار في الشباب بعد وقف الحرب، وإشراكهم في إعادة إعمار غزة

وقال مركز "شمس" أن اليوم العالمي للشباب يأتي هذا العام في ظل واقع فلسطيني بالغ التعقيد، حيث الشباب بين مطرقة الاحتلال الإسرائيلي المستمر بممارساته القمعية وانتهاكاته الممنهجة، وسندان الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

وتابع.. فيما يحتفل العالم بالشباب ويعترف بدورهم كمحرك أساسي للتغيير والتنمية المستدامة، يجد الشباب الفلسطيني نفسه أمام تحديات غير مسبوقة، ويقف في مواجهة منظومة قمعية ممنهجة ينفذها الاحتلال تستهدف وجودهم وحقوقهم وحرمتهم، في انتهاك فحج لكل المواثيق الدولية، وتحد صارخ للمعابر التي يدعي العالم الاحتفاء بها. إضافة الى ممارسات تضرب في عمق مستقبلهم، عبر تدمير المدارس والجامعات وحرمان آلاف الطلبة من استكمال تعليمهم، ومصادرة الموارد الاقتصادية والفرص التنموية، وعرقلة المشاريع الشبابية والمبادرات المجتمعية، وإغلاق المؤسسات التي تعمل

الصمت الدولي وازدواجية المعايير.. شراكة في الجريمة

بقلم: محمد علوش

في ظل استمرار حرب الإبادة والتجوع التي يشهدها الاحتلال الإسرائيلي ضد شعبنا في قطاع غزة، تكشف مرة أخرى مأساة السياسة الدولية التي تتزين بخطاب حقوق الإنسان والعدالة، لكنها في الجوهر تمارس صمتاً مريباً أو انجيزاً سافراً حين يتعلق الأمر بفلسطين، فمنذ أكثر من عشرة أشهر، يخضع مليوني فلسطيني في غزة لحصار خانق وإبادة ممنهجة، يقصف لا يتوقف، وتجوع متعمد، وحرمان من الدواء والماء والكهرباء، وتحويل المستشفيات والمدارس والمخيمات إلى أهداف عسكرية، هذه ليست حرباً، بل سياسة مركبة للإبادة البطيئة والسريعة، هدفها كسر إرادة شعبنا، وتصفية قضيتنا الوطنية. ورغم وضوح الصورة، المجتمع الدولي يكتفي ببيانات مائعة تدعو إلى «التهدئة» أو «ضبط النفس»، متجاهلاً أن ما يجري ليس نزاعاً بين قوتين متكافئتين، بل عدواناً من قوة احتلال عسكرية متغترسة ضد شعب أعزل يعيش تحت نير الاستعمار منذ سبعين عاماً، وازدواجية المعايير هنا ليست مجرد انحياز سياسي، بل تواطؤ فعلي يمنح الاحتلال ضوء أخضر للاستمرار في جرائمه، ويجعله يتقن أن فوق أي محاسبة.

حكومة نتنياهو اليمينية المتطرفة، المدعومة من تحالف أحزاب عنصرية وفاشية دينية، لا تخفي أهدافها، ففي غزة، تمضي في سياسة الأرض المحروقة والتجوع، وفي الضفة الغربية تسرع في مشروع الضم والتهجير والاقتلاع، فالمستوطنات تتمدد، والأراضي تصادر، والقرى تحاصر، والاعتداءات على الأهالي تزداد وحشية تحت حماية جيش الاحتلال، وهذه السياسة ليست طارئة، بل امتداد لخطة صهيونية قديمة تقوم على إفراغ الأرض من شعبها، وإحلال مستوطنين مكانه، وهي اليوم تجد فرصة ذهبية في ظل الانشغال العالمي بأزمات أخرى، وفي ظل غطاء أمريكي للاحدود.

الدعم الأمريكي ليس مساعدات مالية أو عسكرية؛ إنه شراكة كاملة في الجريمة، فالإدارة الأمريكية، التي تزعم قيادة النظام الدولي القائم على القوانين والشرعية، توفر للاحتلال أحدث الأسلحة وأكبر الموازونات العسكرية، وتستخدم «الفيديو» لحياته

من أي إدانة أو عقوبة، والرسالة واضحة، إسرائيل فوق القانون، وأمنها المزعوم يبرر سحق شعب، وبهذا المعنى، الدم الفلسطيني لا يساوي شيئاً في الحسابات الأمريكية، بل يختزل إلى «أضرار جانبية» لا تستحق حتى الاعتذار.

هذه المعايير المزدوجة ليست جديدة، لكنها اليوم أكثر فجاجة، فالعالم الذي أسرع لفرض عقوبات واسعة على دول أخرى بسبب غزو أو انتهاكات، يقف متردداً أو صامتاً أمام احتلال مستمر منذ عقود، وأمام جرائم موثقة، والإعلام الغربي يشارك في الجريمة عبر التلاعب بالمصطلحات، واستبدال كلمة «احتلال» بعبارة «نزاع»، و«ضحايا» بعبارة «قتلى في اشتباكات»، وكأن الضحية والجلاد سواء.

وفي هذا السياق، يصبح الصمت تواطؤاً، ولانحياز شراكةً في العدوان، لكن الأخطر من ذلك هو محاولة شرعة هذا الواقع عبر «صفقات إنسانية» شكلية، أو خطط إعادة إعمار مشروطة، وكأن حياة الفلسطينيين يمكن اختزالها في سقف فوق رؤوسهم، بينما يسلب منهم حقهم في الأرض والسيادة والحرية.

إن ما يواجهه الشعب الفلسطيني اليوم ليس عدوان عسكري، بل مشروع استعماري استعمالي احتلالي، يمتد من حصار غزة إلى الضم والتهجير في الضفة، ومن هدم المنازل إلى سرقة المياه والأرض، ومن تشويه الرواية التاريخية إلى محاولات إلغاء الهوية الوطنية، والمجتمع الدولي، شريك في صناعة الكارثة.

التاريخ لن يرحم، والشعوب لا تنسى، وتلك القوى التي تتشدق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، بينما تغض الطرف عن أكبر جريمة مستمرة في العصر الحديث، ستجد نفسها يوماً ما أمام محكمة الضمير الإنساني، والحق الفلسطيني، مهما طال الزمن، لن يسقط بالتقادم، ولن يمحي تحت أقدم الاحتلال ولا بأقلام المزورين.

واجب على كل حر في هذا العالم، أن يرفع صوته، وأن يكسر جدار الصمت، وأن يرفض هذه المعايير المزدوجة التي تحوّل الضحايا إلى مجرمين، والمجرمين إلى أبطال، ففلسطين ليست اختباراً للأخلاق الدولية فحسب، بل هي مرآة تكشف عري هذا النظام العالم

نداء عاجل: الوقت من دم والتاريخ لن يرحم

بقلم: د. محمد الحافي*

شعبنا يرغب، لا أن يتحول جزء منه لمغامرين ومستغلين أو متسولين معدومي الكرامة ومجهولين المصير. حفظ أرواح وصحة وتعليم الأطفال في غزة أهم هدف وطني. التنازل للعدو هزيمة، لكن التنازل لمنظمة التحرير الفلسطينية أو لحاضنة عربية مخرج، وبالمناسبة مطالب منظمة التحرير في مفاوضاتها كانت أعلى بكثير من سقف ما تتفاوض عليه حماس اليوم. فلماذا لا تترجم الشعارات الوطنية التي تطلقها قيادة حماس لمصالحة سياسية وتشاركية في الموقف والتفاوض والقرار الفلسطيني؟ أم لا زالت حركة حماس تنهت الفصائل الوطنية ومنظمة التحرير بالخيانة؟ ولماذا لا تخرج الفصائل الفلسطينية لتوضيح موقفها ورؤيتها المستقلة مما يحدث ومما وصلت إليه مفاوضات التهدئة؟ أين حركة فتح أين الجبهتان الشعبية والديمقراطية، وباقي الفصائل؟ أين الشارع الفلسطيني وقواه الحية من نخب ومثقفين وعمال ومهنيين؟

على حماس أن تدرك أنها تتحمل مسؤولية وطنية وتخوض لحظة تاريخية قد يكون ثمنها ضياع الإنسان والأرض والقضية الوطنية برمتها. ليس هناك وقت أو مكان للحزبية المقيتة أو الاجندات الخارجية، هناك ضرورة لأن تسلم حماس جميع الملفات الإدارية والمجتمعية للسلطة الوطنية أو على الأقل لهيئة أو لجنة متوافق عليها فلسطينياً وعربياً، لسحب كل الذرائع من إسرائيل ومعالجة المآسي الطارئة التي تعصف بشعب غزة جراء القتل والتجوع. والعودة للخطة المصرية المدعومة عربياً ودولياً والالتزام بمخرجات مؤتمر حل الدولتين المنعقد مؤخراً في نيويورك، والاستفادة من التحركات الدولية المساندة للقضية الفلسطينية، وإن تأخرت حماس في وضع إنجازها العسكري في سياق وطني فلا يجب أن تتأخر أكثر.

فليس معقولاً أن تحكم حماس على الشعب والقضية الوطنية من منظور مصالحها الحزبية أو ارتباطاتها الخارجية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. إصرار حماس على احتكار التفاوض على كل الملفات يعقد المشهد، ويعطي إسرائيل الذريعة للتوصل من جرائمها، فلماذا لا تكتفي حماس بالتفاوض على ملف الأسرى وتترك باقي القضايا للمرجعيات الشرعية الفلسطينية. غزة مثال الانتماء وخران الثورة ومفجرة الانتفاضات ضد الاحتلال ومخططاته، لا تستحق أن تمحق عن بكرة أبيها ويهجر سكانها. وطنية حماس تختبر الآن في مدى انتمائها ومسؤوليتها الوطنية تجاه غزة ومصر شعبها، وغير ذلك من خطابات وشعارات لن يصر عليها الشعب طويلاً. فلتبادر حركة حماس لخطة حقيقية تجاه شعبها وتجاه المكونات السياسية والمجتمعية الأخرى ضمن إطار وطني جامع؛ لأن المسؤولية تاريخية والمهمة ثقيلة واللحظة تساوي أرواح.

* أكاديمي وباحث سياسي

كيف يمكن وقف هذه المقتلة البشعة بحق الشعب الفلسطيني في غزة؟! سؤال يلخص أي جهود وطنية أو ممارسات سياسية وحزبية، وهو الهدف والمعيار الذي يحكم على مدى وطنيتها.

منذ قرابة عامين وشعب غزة يقتل ويُجوع وتُركت بحقه مجازر وابتداء جماعية، ولم يكن أصلاً جزءاً من قرار الحرب، رغم ذلك سطر أسطورة في الصمود ورفض المخططات الإسرائيلية والأمريكية، غير أن هناك لبساً عند قيادة حركة حماس فيما يخص معايير الصمود والنصر في الحالة الفلسطينية. تنفرد حركة حماس بملف المفاوضات باسم المقاومة الفلسطينية، وهي مفاوضات حماسوية إسرائيلية، بيانات الحركة تعلن أنها قادرة على الصمود والاستمرار في حرب استنزاف، فيما تستمر تضحيات شعبنا ومأساته التي لا تصفها كلمات. فهل موقف الحركة يستند للأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني؟ وما التكلفة التي يدفعها الشعب والقضية جراء الانقسام واحتكار حماس للمفاوضات؟ ولماذا لا تدار المفاوضات ضمن إطار وطني شرعي ومعترف به دولياً؟ خصوصاً بعد مصادقة الكابنيت في 7 أغسطس على خطة نتنياهو لاحتلال غزة.

المطالبة بوقف الحرب لا يعني التنازل للعدو، الأهم هو سحب الذرائع من الاحتلال للاستمرار في الإبادة والتهجير والضم، كيف نفهم حديث قيادة حماس عن الصمود من مطاعم وفنادق، وما هي مقوماته؟! لسنا بصدد كيل اتهامات، وأطفال غزة تموت جوعاً، ونساء غزة تفتش الشوارع، وشبابها تراق كرامتهم، في حالة يصبح فيها كيس الدقيق أهم من إنقاذ روح أو نقل شهيد، وترسخ قيم الغاب؛ حيث يحصل الأقوى فقط على الطعام. وأعداد الشهداء تزايد جراء الجوع والمرض، الحرب وتبعاتها أكبر من أن تحتمل، والشعب أصبح مجهول المصير مهدود الدم والكرامة، حين يواجه البطش الإسرائيلي، وقسوة الظروف وتوحش التجار والبلطجية واللصوص.

وهنا يبرز سؤال، هل تحرير أسرى على أهميته يوازي أعداد الشهداء؟ هل التمسك في حكم غزة يعادل الأيتام والتكلى والأرامل؟ خلال حرب 2014 ومفاوضاتها اتهمت حماس ممثلي منظمة التحرير والوسيط المصري بالضغط عليها وإضعاف موقفها، فإذا أنجزت لشعبنا هذه المرة وهي تحتكر ملف المفاوضات؟! في المقابل، تصيد إسرائيل الذرائع لتمير مخططاتها، وهي تعلن نيتها ضم أجزاء من غزة، وإن حدث ذلك فلن تخرج منها، وتصادق على تصعيد العمل العسكري.

وماذا ستفعل حماس إذا ما أقدمت إسرائيل على تهجير سكان غزة للجنوب وضم شمال غزة أو استيلائها؟

المعيار الوطني ليس بقاء حماس في حكم غزة، بل بقاء الشعب فيها، والمعيار الحقيقي للصمود أن يتقاسم

اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ترقب وأمل

بقلم: عائدة عم علي

عقب تغير المشهد السياسي السوري إثر سقوط النظام السابق وتسلم الإدارة الجديدة في متغير سیرسم ملامح مستقبل الوجود الفلسطيني في سوريا، ما تزال الضبابية التي تلف المشهد السوري الجديد تطرح تساؤلات جوهرية أمام اللاجئين الفلسطينيين، تتمحور حول ما إذا كان هذا التحول السياسي سيفتح آفاقاً جديدة لتحسين أوضاعهم، أم سيضاعف التحديات، لا سيما في ظل الانهيار المؤسسي وإدارتها. لقد انعكست الأزمة السورية على الحالة الفلسطينية ولاسيما المخيمات والتجمعات الفلسطينية داخل سوريا، بتجليات مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية وثقافية. حيث تداعيات الأزمة لاتزال تتفاعل، وهي التأثير الأبرز والمتغير الأهم في طبيعة وجودهم على مدار ٧٦ عاماً، في تطور يؤكد مدى التشابك بين الحالتين الفلسطينية والسورية، وصعوبة معالجة الحالة الفلسطينية وإخراجها من دائرة التأثير بالأزمة السورية، قبل الوصول إلى حل للأزمة.

فهناك كثير من المخاطر في كيفية التعامل مع الملفات المهمة التي تعالج أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية والجهات المسؤولة عنهم، ورصد آمال ومخاوف اللاجئين في هذه المرحلة الحساسة والمنعطف الخطير في تاريخ القضية الفلسطينية والظروف الإقليمية المعقدة، بعد تغيير إدارة شؤون البلاد، وما رافقها من هشاشة أمنية، انعكست على مكونات المجتمع وفرضت تحديات جديدة.

مجدداً يجد الفلسطينيون أنفسهم بمواجهة تأثير التغيرات السياسية الجذرية في الدول المضيفة، كما حدث سابقاً في محطات مختلفة من أماكن الشتات الفلسطيني. إلا أن ما يُميز الحالة السورية هو أن أوضاع الفلسطينيين فيها، منذ نكبة سنة 1948 وحتى اندلاع الصراع سنة 2011، اتسمت بدرجة من الاستقرار النسبي مقارنة ببلدان اللجوء الأخرى. ومع ذلك، تعرّض الفلسطينيون في سورية لأشكال من التهميش القانوني والتمييز الإداري، تفاقمت خلال سنوات الحرب، والأهم تأثيرها على حياتهم اليومية والسياسية والأمنية والاقتصادية والتطورات التي تلتها خلال المرحلة الانتقالية خصوصاً في المخيمات الفلسطينية التي يقيمون فيها والبالغ عددها 12 مخيماً، إلى جانب تجمعات فلسطينية أخرى.

علينا ألا نغفل المخاوف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، في ظل المتغيرات الجديدة، بما في ذلك الأمل بتحسين الأوضاع الأمنية في المخيمات، والمعيشية والاقتصادية، والإغاثية، والبنية التحتية، والخدمات، وإعادة الإعمار، واستعادة الممتلكات، ناهيك عن القلق بشأن إعادة إعمار المخيمات خصوصاً مخيم اليرموك ذو الرمزية الخاصة، والملقب بعاصمة الشتات.

قمة بوتين - ترامب: نقطة تحول في مشهد العلاقات الثنائية والعالمية

بقلم: خليل حمد

المحسوب على معسكره.

بوتين بدأ المؤتمر الصحفي بمجاملات لطيفة في إشارة إلى أن ضابط الاستخبارات السابق خرج مرتاحاً من الاجتماع، وأن مستوى العلاقة بين موسكو واشنطن متأثر بالعلاقة الشخصية مع سакن البيت الأبيض. قالها بوضوح: «نحن رحيصون على حل المسألة الأوكرانية» والحل يجب أن يكون «طويل الأمد»، أتفق مع ترامب على ضرورة ضمان أمن أوكرانيا لكن مع تلبية مطالبنا، كاشفاً أنه شرح لنظيره الرؤية الروسية بشأن الأزمة مع كييف.

تلميحات سيّد الكرملين إلى أن «الشراكة الاستثمارية بين أمريكا وروسيا تحمل الكثير من الإمكانات» بدت بمثابة إشارة إلى أن ترامب وضع على طاولة الاجتماعات جملة من المكاسب التي يبدو مستعداً لتقديمها لتحقيق اختراقات، وهو ما أتى بخباره وفقاً لتصريحات الرئيس الأمريكي: «هناك نقاط لم تتمكن من تجاوزها لكننا حققنا بالفعل تقدماً كبيراً». تضمنت المحادثات وفق التسريبات قضايا عديدة، من استعادة الحركة الجوية بين البلدين حتى المعاهدات النووية، مروحة المواضيع هذه رُجماً جعلت بوتين يؤكد أن هذه المحادثات تؤسس لتطبيع العلاقات بين البلدين.

لا يرفع ريسان مثل بوتين وترامب سقف تصريحاتهما الإيجابية بشكل اعتباطي، لا بدّ أن القمة حققت اختراقاً مهماً في قضايا النقاش، وأبرزها الملف الأوكراني. يهْد هذا لإنهاء الحرب واستقرار جزء مهم من جغرافيا العالم. قد تكون أوروبا المتعنتة حالياً أكبر المستفيدين من الاتفاق المحتمل. لكنّ القارة العجوز لا تزال تكابر في الاعتراف بأن شكل العالم وقواه تغيرت.

في منطقتنا، وتحديداً في فلسطين، من المُبشّر متابعة الأخبار التي تقول إن حرباً مشتعلت في العالم قد تنطفئ قريباً. لأن ذلك يجعل أمنيتهنا بإخماد لهيب الحرب على بلدنا ومواطنينا أقرب إلى التحقق. قليل من الضغط الأمريكي على الاحتلال الإسرائيلي سيؤدي نفعاً، وإذا كان ترامب ساعياً فعلاً إلى إخماد حروب العالم، فليبه اتخاذ قرار، ربما قدر فلسطين أن تكون آخر من يستفيد من اتفاقات القوى العظمى، لكن الأهم أن تكون من المستفيدين.

في أصول الدبلوماسية، لا شيء يجري بالصدفة، كل خطوة تحمل رسائل ودلالاتٍ لا تخفى على سياسيٍ متمكّن. بهذا المعنى فإن وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى قاعدة أنكوريج في ألاسكا قبل 40 دقيقة من موعد القمة بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يقول الكثير مصادفةً ودبياً، استقلّ بعدها الرئيسان سيارة واحدة. لا مترجمٍ معهما، لكن بوتين يتحدث الإنكليزية بطلاقة وأمامهما عشر دقائق ليصلا مقرّ الاجتماع. صعود الرئيس الروسي في سيارة ترامب يمثّل رسالة ردّ من موسكو: الانفتاح على إنجاز المحادثات متبادل.

الانتقال من الاجتماع الثنائي إلى صيغة (ثلاثة - ثلاثة) كان هدفه تحقيق أكبر كم من الاتفاقات في أقصر وقت. من الجانب الأمريكي حضر وزير الخارجية ماركو روبيو والمبعوث الخاص للشرق الأوسط ستيف ويتكوف، بينما جلس إلى جانب بوتين وزير خارجيته سيرغي لافروف ومستشار الرئيس يوري أوشاكوف. ثلاث ساعات من النقاشات خرج بعدها الرئيسان لمؤتمر صحفي مشترك.

قبيل المؤتمر اتصل ترامب بالرئيس الأوكراني فلوديمير زيلينسكي وقادة أوروبين ليطلعهم على نتائج الاجتماع، أو رُجماً ليخبرهم بما عليهم فعله في المرحلة المقبلة بخصوص وقف إطلاق النار في أوكرانيا. فترامب صرّح من على متن طائرته التي أقلته إلى ألاسكا أنه يريد «وقف إطلاق النار» وأن كلاً من أوروبا وزيلينسكي سيكون لهم دور في المرحلة المقبلة.

لا يعني هذا أن بروكسيل أو كييف كانتا مرتاحتين للاجتماع ونتائجه. تريد أوروبا إنهاء الحرب في أوكرانيا، به كسر شوكة روسيا، وهو ما بدا بعيد المنال، خصوصاً وأن تلويحات ترامب بـ «حزمة عقوبات جديدة إذا فشل الاجتماع» بدّتها تصريحات صحفية هامشية لترامب بأن الاجتماع القادم سيعم زيلينسكي أيضاً وبالتالي فإن الاجتماع لم يفسل. وإذا كان من المبكر الحديث عن الاختراقات التي حدثت في الاجتماع، إلا أن فكرة الضمانات الأمنية لكيف التي قبل إن ترامب طرحها في مكالمة فيديو مع الأوروبيين الأسبوع الماضي تبدو إشارة من الرئيس الأمريكي أنه لا يريد أي عراقيل من الجانب

لبنان على صفيح ساخن

بقلم: د. فريد إسماعيل

الكافية لحرب مدمرة لم يكن أحد يدرك أنها ستستمر ١٥ سنة، خصوصاً وان كل عواملها السياسية والاجتماعية قد توافرت.

ومع فشل تلك القوى بالزج بالعامل الفلسطيني في مسرح الأحداث، وتمكن القوى الوطنية الفاعلة من تهدئة الأوضاع بعد أيام من الاشتباكات في صيدا مع الجيش اللبناني، قامت تلك القوى في ١٣ نيسان من العام ذاته بالهجوم على حافلة في منطقة عين الرمانة في بيروت نقل مدينتين فلسطينيين متوجهة الى مخيم تل الزعتر واطلقوا النار على ركابها مما أدى إلى ارتقاء ٢٧ شهيدا مدنياً، تدرجت الأمور بعدها إلى دوامة استمرت اعواما دخلها الفلسطيني مرغماً بعد هذه المجزرة المعروفة باسم «بوسطة عين الرمانة» والتدخلات الإسرائيلية والخارجية والعربية الجارة.

هذا التشريح للوقائع على مدى عقود، يأتي للدلالة على أن الفلسطيني لم يكن في يومها عامل تفجير لأي أزمة في لبنان، وعلى عكس ذلك، كان ضحية محاولات الرجح به في أزمات داخلية لا مصلحة له بها، لأن وجهته كانت ولا زالت فلسطين، وجهوده منصبة على العيش بكرامة وتأمين قوت يومه الى حين العودة.

اليوم يعيش لبنان مخاض مرحلة غاية في الدقة والخطورة، حيث تختلف الأطراف اللبنانية حول تفسير القرار ١٧٠١ وتوابعه خاصة فيما يتعلق بدور حزب الله ووجود قوات الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. يرى البعض أن القرار يمثل فرصة لتعزيز سيادة الدولة اللبنانية وحصر السلاح بيدها بما فيه سلاح حزب الله، بينما يعتبره آخرون استهدافاً للحزب وتقديداً لمقاومته ولدوره، كما يختلفون على الأولويات في تنفيذ مدرجات القرار. فبينما يرى البعض بأن الأولوية يجب أن تكون للانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي اللبنانية وتحرير الأسرى وعودة النازحين والبدء بإعادة الاعمار ومن ثم الانطلاق في مناقشة استراتيجية دفاعية، يرى آخرون أولوية سحب السلاح من مختلف المناطق اللبنانية بعد أن تم إنجاز هذا العمل ونسبة كبيرة جنوبي الليطاني، بالتوازي مع استثمار لبنان لكل علاقاته الخارجية لإجبار إسرائيل على الانسحاب. وبذلك، فإن الخلاف حول القرار ١٧٠١ وتوابعه يعكس الانقسام السياسي العميق في لبنان حول قضايا الأمن والسيادة والمقاومة مع غياب أي توافق وطني حتى الآن حول كيفية تطبيق القرار وتوابعه. ويبدو أن حدة الخلاف تسير بشكل تصاعدي بعد اتخاذ الحكومة اللبنانية قراراً بحصرية السلاح بيد الدولة وتكليف الجيش اللبناني بوضع خطة تنفيذية يتم تقديمها لمجلس الوزراء مع نهاية هذا الشهر. وقد قوبل هذا القرار بمواقف رافضة وحادة وتصعيدية من قبل حزب الله، مما يضع لبنان على صفيح ساخن.

لقد كان موقف القيادة الفلسطينية منذ البداية واضحاً، وهو عدم التدخل بأي شأن لبناني كوننا ضيوفاً الى حين العودة، وملتزمون بالقانون اللبناني وبكل ما يصدر عن الدولة اللبنانية. ومن الحكمة اليوم للقوى الفلسطينية في لبنان، خاصة تلك التي لديها ارتباطات ببعض القوى والمحاور على الساحة أن تتأى بنفسها عن هذه الصراعات، لأن أي خطوة بهذا الاتجاه سيدفع ثمنها أبناء شعبنا في لبنان.

مع الموقف الفلسطيني الواضح والعمل الدؤوب على تجنب مخيماتنا وأبناء شعبنا في لبنان تداعيات أي صراع أو حدث أمني، والقرار الصارم بعدم التدخل بأي شأن لبناني حفاظاً على أمن واستقرار مخيماتنا، إلا ان الحذر يجب ان يبقى قائماً واليقظة واجبا، لا سيما وان شعبنا وفي محطات عديدة خلال العقود الماضية في لبنان كان ضحية مؤامرات اجبرته بعضها على الدفاع عن نفسه ووجوده وعن قراره الوطني المستقل.

فلبنان منذ نشأته تحت مسمى «دولة لبنان الكبير» في الأول من سبتمبر عام ١٩٢٠، مروراً باستقلاله كجمهورية لبنانية في نوفمبر عام ١٩٤٣ وإلى يومنا، كان ولا زال من الكيانات الأكثر تأثراً بالمتغيرات والتحويلات التي تعصف بالمنطقة، لأسباب عديدة منها انه الجار الشمالي لفلسطين، وفلسطين أصل الحكاية وجوهرها، والهدف الأساس للصهيونية منذ نشأتها. كذلك فإن البنية الطائفية التي رسم معالمها وكرس تعاريج ازقتها في الدستور المنتدب الفرنسي، جعلت من لبنان مسرحاً يخفي تحت خشبته قضايا خلافية كبرى تبدأ بجوهر الهوية الوطنية ولا تنتهي عند حدود صلاحيات الطوائف وحجم وشكل مشاركتها في السلطة. ولذلك فإن لبنان يشهد مع كل متغير سلسلة من الأحداث الأمنية المرتبطة بشكل رئيسي بالتوترات السياسية والطائفية داخل البلاد بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، والتي لا علاقة لها بأي شكل من الأشكال بالوجود الفلسطيني في لبنان كما يصر البعض على تصويره من خلال سردياته المضللة. فعلى سبيل المثال، كانت أزمة عام ١٩٥٨ من أبرز هذه الأحداث حيث شهدت اشتباكات مسلحة بين مؤيدي ومعارضى الرئيس كميل شمعون بسبب الصراع على السلطة بين مختلف القوى السياسية والطائفية في لبنان، حيث تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً لدعم الحكومة. يومها لم يكن هناك وجود فلسطيني مسلح في لبنان، والثورة الفلسطينية المعاصرة لم تكن قد انطلقت بعد. وقد تركت الأحداث الأمنية في الخمسينات آثاراً سلبية على الوحدة الوطنية في لبنان ومهدت الطريق لتصاعد التوترات الطائفية في المستقبل، والتي تفجرت في الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ بسبب مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والطائفية والتدخلات الخارجية.

بعض القوى والتي كانت تعرف خلال فترة الحرب الأهلية بـ «الانعرالية» لا زالت حتى يومنا هذا تنسج السرديات العvisية على التصديق حول نية فلسطينية آنذاك بالتوطين وإقامة الوطن البديل، في محاولات للهروب الى الامام والتنصل من المسؤولية من خلال طمس المسببات الحقيقية لتلك الحرب. فقد كان ١٩٧٥ عام الانفجار الكبير مع تظاهر الصيادين في مدينة صيدا واغتيال القائد الوطني الشعبي معروف سعد خلال تلك التظاهرة التي انطلقت مع موجة عارمة من الاحتجاجات والاضطرابات والتظاهرات المطالبة احتجاجاً على ترخيص منحه الحكومة لشركة «بروتين» التي كان يتأسس مجلس ادارتها الرئيس الأسبق للجمهورية كميل شمعون بالاشتراك مع شركات أجنبية يعطيها امتيازاً حصرياً لاستثمار الثروة السمكية، ما اعتبره الصيادون تشريداً لهم ولعائلاتهم عبر قطع ارزاقهم. وقد مثل اغتيال معروف سعد وزج السلطة بالجيش لقمع المتظاهرين، الشرارة

مدير التحرير: محمد علوش

رئيس التحرير: حسني شيلو

المشرف العام: د. احمد مجدلاوي

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور

الأخيرة